

I - تحديد إشكالية البحث:

بعد إجتياز الدول النامية لعقبة الإستعمار وتحقيقها لإستقلالها السياسي، عملت جاهدة لتحقيق إستقلالها الإقتصادي حتى تتخلص من التبعية للخارج، والتي لا يمكن لها الخروج من دائرتها إلا بإنتهاج سياسة تنمية سليمة والإبتعاد عن التدفقات المالية الأجنبية، بإعتبارها أكبر وسيلة لإستنزاف الفائض الإقتصادي بالبلدان النامية، لكن ما واجهته هذه الأخيرة بعد ذلك من أزمات إقتصادية حادة، والتي أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية والخارجية، على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدراتها على إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، والتي تتبلور أهم ملامحها في إنهيار أسواق النقد العالمية، ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية، والتي سرعان ما مارست تأثيرا سلبيا على إقتصاديات الدول النامية.

كل هذه المعطيات الحديثة في الإقتصاد العالمي أكسبته وجها جديدا، وطرحت أمامنا مشاكل إقتصادية ومالية ذات طبيعة مغايرة لما عرفه الفكر الإقتصادي قبل ذلك، لعل أهمها مشكلة "المدونية الخارجية للدول النامية"، والتي من السهل إدراجها ضمن هذه التطورات وإدراك بعدها المالي، كونها جاءت نتيجة لطريقة تسيير النظام النقدي الدولي منذ السبعينيات، والتطورات التي عرفها هذا النظام وتأثيراته على كتلة الدول النامية، كقطب ضعيف وهش إقتصاديا وبنياويا داخل هذا النسق الإقتصادي الدولي الكبير، الأمر الذي جعل بعض الإقتصاديين يصفون الإقتصاد العالمي بأنه "إقتصاد مدونية" **"économie d'endettement"**، وهذا تعبيراً عن أهمية هذه الظاهرة المالية وتأثيراتها في بنية النظام النقدي الحديث، وهو ما دفعنا للإهتمام بها في بحثنا هذا، كونها تعبر عن خلاصة تطورات الإقتصاد العالمي والمفسر الأساسي للآثار السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لهذا الوضع الإقتصادي الدولي الجديد على البلدان التي يطلق عليها مصطلح الدول النامية.

وإزاء هذا التدهور في مستوى الأداء الإقتصادي في معظم الدول النامية، كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة إلى إصلاح الإقتصاد، من خلال إعداد برامج التصحيح الهيكلي، وبهذا برز دور المؤسسات المالية الدولية في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيماناً منها بأهمية المبادرة المبكرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية للدول المدينة.

وقد تطور دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية الخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج تفرضاها وتشرف على تنفيذها.

وتجدر بنا الإشارة في هذا المجال، إلى أن برامج المؤسسات المالية الدولية، قد أثارت جدلا واسع النطاق، حول مدى واقعيها وملاءمتها كاستراتيجية فعّالة، في علاج ما يشوب إقتصاديات الدول النامية من إختلالات، وما تتعرض له من مشاكل إقتصادية، ترتبط إلى حد بعيد بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي تتسم بها هذه الدول، حيث إنقسمت آراء العديد من الإقتصاديين في هذا الصدد، إلى آراء مؤيدة وأخرى معارضة لهذه البرامج، ذلك أن تجارب بعض الدول النامية في مجال تطبيق هذه البرامج، قد أثبتت نجاحها وفعاليتها في الحد من الإختلالات الإقتصادية والهيكلية التي تسود إقتصاديات تلك الدول، في حين كشفت تجارب دول أخرى عن إنخفاض درجة فاعلية سياسات تلك البرامج في تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، نظرا لإعتمادها على سياسات إنكماشية أدت في كثير من الأحيان إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي عند مستوى منخفض من النمو.

ومن هنا، تبرز أهمية الإحاطة بهذا الموضوع، بالتركيز على أحد أوجه برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في السياسة المالية، والتي تتبوأ مكانة مهمة بين سائر السياسات الإقتصادية التي تشملها برامج التصحيح الهيكلي، ذلك أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، وذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الإقتصادية المحددة لعملية التنمية الإقتصادية.

فالمكانة التي تحتلها السياسة المالية في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة، فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي، فقد كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما إتساقا وطبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الإقتصادية العالمية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي إجتاحت العالم سنة 1929، أين يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية، قد نبع من الإسهام الكبير للإقتصادي الكبير "جون ماينرد كينز"، الذي أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الإقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز، الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين إكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، وأصبحت بالتالي أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه مسار الكيان الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلا عن ما لها من أثر في التنمية الإقتصادية وخاصة في الدول النامية.

وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة، أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الإقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية بذلك تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني لأي دولة كانت.

وإذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة، فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، والجزائر إحدى الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياساتها الإيرادية والإنفاقية، لأنه ومن الملاحظ أن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب توسع الوظائف العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري وزيادة عدد السكان.

وقد قامت الجزائر- مثل بقية الدول النامية - بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية بسياساته المختلفة، هذه الأخيرة التي سنركز على شق مهم فيها من خلال بحثنا هذا، ألا وهو السياسة المالية ومدى مساهمتها في علاج الإختلالات الإقتصادية، والتي من أهمها مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، ومن خلالها الجزائر.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأينا صياغة إشكالية البحث المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن ترشيد دور السياسة المالية المقترحة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، على نحو يسهم في التخفيف من حدة آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال تناولنا لهذا البحث تتمثل فيما يلي:

1. هل فرض برنامج التصحيح الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، أم أنه كان خيارا لا بد منه؟
2. هل إنتعش الإقتصاد الجزائري بعد تطبيق السياسة المالية المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي؟
3. لماذا نجحت سياسات تلك البرامج في تحقيق أهدافها المنشودة في بعض الدول النامية، بينما فشلت في بعضها الآخر؟

4. ماهي التحديات الإجتماعية التي واجهتها الجزائر بعد تطبيق السياسة المالية لبرنامج التصحيح الهيكلي، خاصة الجانب الإنفاقي منها؟
5. ماهي إمكانية إعتداد الجزائر على ذاتها في تمويل مسيرتها الإنمائية، والخروج من مأزق المديونية الخارجية؟

II – فرضيات الدراسة:

لكي نستطيع الإجابة على التساؤلات السابقة، إنطلقنا من الفرضيات التالية:

1. تلعب الضغوط والعوامل الدولية دورا أساسيا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
2. تختلف التأثيرات الإنحرافية للديون الخارجية من دولة لأخرى.
3. تتسم السياسات المقترحة ضمن برامج المؤسسات المالية الدولية بطابع إنكماشى، يؤدي إلى علاج بعض مظاهر الإختلالات المالية على حساب تدهور معدلات النمو الإقتصادي.
4. ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال فترة السبعينات في تضخيم حجم المديونية الخارجية.
5. تعتبر برامج التصحيح الهيكلي إلى حد كبير ملائمة للإقتصاد الوطني.
6. ساهمت الإجراءات التصحيحية للسياسة المالية الجزائرية في التخفيض من حجم الديون الخارجية.
7. إهمال البعد الإجتماعي في برنامج التصحيح الهيكلي للإقتصاد الوطني – ومن خلاله تصحيح السياسة المالية – بمعنى ضعف فاعلية السياسات المستخدمة في التخفيف من حدة الآثار الجانبية على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

III – مبررات إختيار الموضوع:

- لم يكن إختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة إعتبرات موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تتمثل الإعتبرية الموضوعية في التالي:
1. يعد هذا البحث موضوع الساعة، لأن سياسات التصحيح الهيكلي المقترحة من المؤسسات المالية الدولية هي المسيطرة فكريا وواقعا، كوصفات لتسيير أزمة الدفع الدولي للدول النامية.
 2. إن أزمة المديونية الخارجية الحادة التي إنعكست آثارها السلبية على البلدان النامية، أصبحت تلتهم الحصاة الكبرى من مواردها سنويا، من أجل الإستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحددة، والتي تفوق أحيانا مستوى الدين الأصلي نفسه.
 3. معرفة سبب نجاح السياسة المالية المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية في بلدان وفشلها في بلدان أخرى، وهذا بالإسقاط على الجزائر، ومن ثم، الوصول إلى إيجاد تفسير لهذا الخلل، إستنادا إلى معطيات على البلد نفسه.

أما عن المبررات الذاتية، فهي كالتالي:

1. الإهتمام الخاص والشخصي بمواضيع المالية الدولية، والولوع بالآليات التي تسمح بتفسير مختلف ظواهرها المعقدة، خاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول النامية.
2. محاولة البحث والغوص في المواضيع المستجدة.
3. إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

IV – أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء عن موضوع يعبر عن جوهر ولب المالية الدولية ألا وهو المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها الجزائر، مما يجعل التفكير فيها وفي الحلول الكفيلة بالحد من ضراوتها مطلباً ضخماً وضرورة ملحة، ولهذا جاءت الفكرة لضرورة التعرف على السياسات المقترحة من المؤسسات المالية الدولية ومدى فعاليتها في علاج الإختلالات المختلفة في الدول النامية، وهذا بالتركيز على دور السياسة المالية ومكانتها ضمن مجموع هذه البرامج، خاصة وأن تجارب الدول النامية في تطبيقها، قد كشف عن وجود نقاط التوافق أو التعارض بين هذه السياسات وكثير من الأهداف والمتغيرات الإجتماعية، السياسية والإقتصادية، الأمر الذي يبرز أهمية الإختيار الدقيق للأدوات والمقاييس الواجب إستخدامها، لإنجاز أهداف تلك السياسات خاصة المالية منها وبأقل نسبة آثار جانبية ممكنة.

V – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على عدة نقاط، لعل أهمها مايلي:

1. توقع الإقتصاديين والمسيرين وأصحاب القرار حول فاعلية مقترحات المؤسسات المالية الدولية في حل مأزق المديونية الخارجية للدول النامية، مما يتطلب تفكيك هذه السياسات ثم إعادة تركيبها من جديد، وفق نظرة تحليلية لا تتطلق من رفضها، وإنما تحليل علمي يقوم على توجيهها، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للتنمية في الدول النامية.
2. محاولة متواضعة لتحديد بعض عناصر الحل للمشكلة، لا عن طريق وضع إستراتيجية متكاملة، بل من خلال تحديد عناصر آلية التصحيح، المتمثلة في محاور السياسة المالية، ومحاولة تبيان ما يجب إستثماره منها، وحدود هذه الآلية، فيما يتعلق بالأهداف التنموية.
3. فهم ميكانيزمات الإقتصاد الدولي، الذي يعتبر نافذة على مشكلة المديونية الخارجية، كأحد القيود الخارجية التي يجب تسييرها بالنسبة للدول النامية.

VI – المنهج والأدوات المعتمدة في البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكاليات المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المتبناة، إتبعنا المنهج التاريخي، وهذا بغية رصد وإستعراض تاريخ المديونية الخارجية في الدول النامية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بهدف وصف الظواهر والآليات الإقتصادية المختلفة وتحليل البيانات والمعلومات التي تتوافر عن مشكلة البحث، ومن ثم، الإعتماد على المنهج الإستقرائي، وهذا بتحليلنا لمختلف الجداول الواردة في البحث، خاصة المتعلقة بمستويات المديونية الخارجية والمقاييس الإقتصادية الأخرى، وذلك قبل وبعد البدء في تطبيق محاور السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، من خلال إعتماد بعض التجارب كنماذج محاكاة، ولو كان ذلك في إطار محدود، وهذا راجع لصعوبة ضبط المتغيرات وقيمتها الدقيقة في البلدان النامية.

وتستمد هذه الدراسة بياناتها من إحصائيات وتقارير البنك وصندوق النقد الدوليين، إضافة إلى بيانات وإحصائيات صندوق النقد العربي، هيئة الأمم المتحدة، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ووزارة المالية والنشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، البنوك المركزية للجزائر، مصر والمغرب وبعض القوانين والمراسيم والتعليمات.

VII – موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

يعد بحثنا هذا تكملة لسلسلة من البحوث السابقة، وفي نفس الوقت إمتدادا لبحوث لاحقة، لكن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال، أن الأبحاث التي تتعلق بالمديونية الخارجية في الدول النامية كثيرة، كما أن الدراسات الخاصة ببرامج التصحيح الهيكلي المطبقة في ذات الدول موجودة، وهو نفس ما ينطبق على الكتابات التي تخص السياسة المالية، ولكن قلما نجد بحثا يجمع كل ما يتعلق بالسياسة المالية المسطرة ضمن برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أجل الخروج من مأزق المديونية الخارجية للدول النامية.

أما من الناحية التطبيقية، وخاصة ما يتعلق بمسار السياسة المالية في الجزائر (الذاتية منها والمدعومة) فقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لعل أهمها ما يلي:

1. محمود حميدات، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

3. علياء نبيل بسيوني خضير، هيكل السوق وفعالية السياسة المالية - حالة مصر - أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد، كلية التجارة والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2007.

وهي دراسات تناولت في معظمها دور السياسة المالية في إعادة التوازن للإقتصاد، ومعالجة الإختلالات الإقتصادية، من دون التركيز على جانب الديون الخارجية (موضوع بحثنا هذا)، كما نجد في جانب آخر، بعض البحوث التي إهتمت بأزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في الدول النامية، من غير التركيز على جانب السياسة المالية بالذات، ومن بينها:

1. راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

2. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، منهج مقترح للسياسات الإقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.

3. بوجعدار الهاشمي، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة - دراسة حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003.

4. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

5. أرميص، علي سالم، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية - دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

ونتيجة لكل ما سبق ذكره، يحتل هذا البحث موقعا مهما ضمن حقول الدراسات السابقة، من حيث جمعه لكل هذه العناصر في نفس الدراسة، إعتقادا وبالأساس على توضيح مكانة السياسة المالية كأحد السياسات الإقتصادية المهمة، المشمولة ببرامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، بغية الخروج من مأزق المديونية الخارجية للدول النامية.

VIII – صعوبات البحث:

ككل البحوث التي أنجزت وستنجز، عانيت خلال إعداد هذه الدراسة من العديد من الصعوبات والعوائق، التي تتمثل في الأساس في تباين وتضارب الإحصائيات والبيانات الواردة عن الهيئات المحلية، الإقليمية والدولية، فيما يخص المديونية الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى.

يضاف إلى ما تقدم، المشكلة العامة التي يعاني منها جل الباحثين، والتي تتمثل في قلة المراجع التي ترتبط بصفة مباشرة بموضوع بحثنا، إضافة إلى رفض معظم الهيئات الرسمية تقديم البيانات والإحصاءات الضرورية لإتمام البحث بحجة سريتها.

IX – هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا العمل، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربع أبواب، سبقتها مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع، وتلتها خاتمة عامة ضمت كافة النتائج والتوصيات وآفاق البحث، حيث قسم الباب الأول المعنون بإقتصاديات الإقتراض وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية إلى أربع فصول، تناول الفصل الأول معطيات تاريخية حول ظاهرة الإستدانة الخارجية خلال الفترة (1780-1981)، فيما خصّص الفصل الثاني للأسباب المؤدية إليها، وتركت آثارها على إقتصاديات الدول النامية للفصل الثالث، أما الفصل الرابع، فقد تناول البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

وقد إحتوى الباب الثاني المعنون بمأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية على ثلاث فصول، أين خصص الفصل الأول منه لدراسة إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982 ودور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في إدارتها، بينما تناول الفصل الثاني فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية، فيما إختص الفصل الثالث في تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.

وفيما يخص الباب الثالث والمعنون بواقع المديونية الخارجية للجزائر وإنعكاساتها، فقد ضم كذلك ثلاث فصول، فضلنا أن نستلهه بالتعرف على جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية، وهذا من خلال الفصل الأول، ليُتبع بالفصل الثاني، الذي خصص لدراسة إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر ومحاولات التسوية الذاتية، هذه الأخيرة التي لم تؤت أكلها، فقامت السلطات الجزائرية آنذاك بالإتصال بالمؤسسات المالية الدولية، من أجل تبني سياسات التصحيح الهيكلي، وهو ما تم إدراجه من خلال الفصل الثالث من هذا الباب.

أما الباب الأخير، فقد خصص لمسار السياسة المالية في الجزائر ودورها في حل أزمة المديونية الخارجية في ظل تجربتي دولتين ناميتين، أين قسم هذا الباب إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول تحليلاً لتطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970-1998)، ليتبع بتقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية، وهذا في خضم الفصل الثاني، هذا الأخير الذي تلاه الفصل الثالث، من أجل دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر، مصر والمغرب، بغية معرفة أوجه التشابه والإختلاف بين التجارب الثلاث، فيما يخص عملية ونتائج تصحيح السياسة المالية في البلدان الثلاث.

وفي الأخير، نحن لا ندعي التميز، فهذا البحث لا يعدو أن يكون إمتداداً لبحوث كثيرة سابقة وبذرة أساسية -إنشاء الله- لبحوث لاحقة، لكننا نرجو فقط أن نكون قد وفقنا في إختيار مشكلة البحث ومعالجتها، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

الطالبة الباحثة: عزيزة بن سمينة.